قد انقضت فيما يمكن من اقراء او وضع وقلتم هي مصدقة
في ذلك وقد بانت منه فقولها بعد ذلك كنت كاذبة وان
عرفي لم تنقضي عدتها بعد ذلك منها بذماد والمحل لمطلقها
رجعتها الا بعقد جديد لا يشاد اعتبة لنكاح بتاوي وحراق
وشهود وكذلك لا يفيدها بعد قولها خلت في الحيضة
الثالثة اني رابت اول الدم وانقطع وقد كنت اظن
دوامه الدوام المعتبر في العدة وهو يوم او بعضه
وقد بانت بقولها الاول وتبع الحرف في هذا ابن
الحاجب وقال ابن عرفة والمذهب كله على قبول قولها
انها رات اول الدم وانقطع وكذلك لا يفيدها بعد قولها
حضت ثالثة رؤية الناس لها فصيد قتها وقلت
ليس بيمين ترجيح ولا يلتفت الى قولهم وبانت
حين قالت ذلك ان كان في مقر از تحيض له النساء
وظاهره كابن الحاجب عدم ذلك في المقر والوضع بان
تقول وضعت ثم تقول كذبت ولا يفيدها قلم تجدين
اثر وضع وقال في توضيحه الظاهر لا فرق بينهما انتهى
ولو مات زوجها بعد لسنة فقالت لم احض
الا واحدة فان كانت غير مرضع ومريضة لم
تصدق الا ان كانت تظهره وحلفت في كالسنة لاني
كالرابعة وعشر يعني انه طلقها طلاقا رجعيا ثم
مات بعد سنة ونحوها من يوم الطلاق فقالت زوجته
لم احض من يوم طلقني واني الان اصلا او لم احض
الا واحدة او اثنتين ولم ار دخل في الثلاثة فلما
يخلو احالها من امرين تارة تظهر احتباس دمها
وتكرر ذلك حتى يظهر من قولها في حياة مطلقها فانه

يقبل

يقبل قولها في ذلك وترثه لضعف التهمة جزما وبا كثر
من العامين والعامين وتارة لم تكن تظهره في حياة مطلقها
فانها لا تصدق في ذلك ولا ترثه منه شيأ لرجوعها
امرا تادا قالت تهمة حق قوية وهنا كله اذا كانت غير
مرضعة ولا مريضة فان كانت مريضة او مرضعة انها
تصدق في ذلك وترثه لان المرض والرضاع يبقيان
الحيض عادتهما جزما وان مات بعد ستة اشهر من
يوم الطلاق وقالت لم احض اصلا او لم احض الواحدة
او اثنتين ولم ار دخل في الثلاثة فانها تحرق في ذلك
يمين وترثه وان مات بعد اربعة اشهر من يوم الطلاق
فصدقت من غير يمين وهو موهوم مات انها لوادعت طول
عدتها وهو حيض لا يكون لحكم كذلك والحكم ان كانت
باينا صدقت لانها مصدقة على نفسها وان كانت
رجعية لم يكن من رجعتها مطلقا لكن انصدقت قبلها
عليه النفقة وغيرها مما للرجعية وان كذبها فلا شيء
لها وذهب الاشهاد على المشهور لان الاشهاد على الرجعة
مستحب لا واجب كما قيل وهو اصابت من منعت له
يعني ان من طلق زوجته طلاقا رجعيا ثم راجعها
وارادان يجامعها فمنعته من ذلك لا بعد الاشهاد
فان ذلك من حقها وهو دليل رشدها ولا تكون بذلك
عاصية لزوجها بل تؤجر على المنع وكما يندب للمطلق
الاشهاد على الرجعة كذلك يندب له اعلامها ايضا
ويؤخذ من عدم الاشهاد من قولهم اصابت عدم
وشهادة السيد كالعدم يعني انه اذا طلق زوجته
الامة طلاقا رجعيا ثم ادعى بعد انقضاء العدة انه